لضغوط عربية وبريطانية شديدة، لاحتلال فلسطين بأكملها ومنح اليهود حقوق ادارة ذاتية في منطقة تل-أبيب ــ عتليت على الساحل، ولكنه لا يزال ملتزماً باتفاقه مع الوكالة اليهودية، شريطة تأمين دعم أميركي ودولي له (ص ١٥٦). وعاد مبعوث الملك وأكد مرة أخرى، بعد ذلك بستة أيام، أي في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، بأن الملك «لن يسمح في أي ظرف، للجيش العربي [الأردني] بمهاجمة اليهود، بل شدد ثانية على أنه ينوي احتلال الجزء العربي [من فلسطين] فقط، والتوصل بعد ذلك الى تسوية [مع اليهود] يمكن أن تظهره في العالم العربي كقومي عربي» (برقية ساسون الى شاريت، ص ١٨٦). وفي أواخر ذلك الشهر، أبلغ ساسون مئير أن عبد الله يضغط على بعض الزعماء الفلسطينيين للحفاظ على الهدوء، ويكرر طلبه بتأمين مساعدة اقتصادية له، ويطالب بتعديلات في حدود التقسيم لصالحه (ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧). واتضح، في أول شباط (فبراير)، أن هذه التعديلات هي عبارة عن تسليم الملك قطاعاً من الأرض بعرض عشرة كيلومترات، بين يافا وأسدود، لاقامة ميناء عليها، يصل شرق الأردن بالبحر المتوسط (ص ٢٨٠ ــ ٢٨١).

وفيما كانت هذه الاتصالات جارية مع الملك عبد الله، حاول الصهيونيون استطلاع موقف البريطانيين، ملمحين لهم ان الملك ينوي ضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، وانه يحتاج الى ضوء أخضر منهم للقيام بذلك (ص ١٤٨). ولم يعط البريطانيون، كما يبدو، هذا الضوء الأخضر بوضوح، الاّ أن هكتور ماكنيل، وزير الدولة البريطاني، أبلغ الكسندر ايسترمان، نائب رئيس المنظمة الصهيونية في بريطانيا، في لقاء بين الاثنين يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، «ان الحكومة البريطانية قد قبلت الدولة اليهودية كحقيقة واقعة، ولا ينبغي أن يكون هنالك أي تساؤل حول قيامها بأي شيء يمكن أن يلغي تلك الحقيقة... وأن ذلك قد أوضح لكافة الدول العربية، بينما أبلغ الملك عبد الله بوضوح، بأن عليه أن يحسن التصرف فيما يتعلق بفلسطين. وأنه يجب أن يضبط الجيش العربي» (ص ٢٣٨). وللدلالة على حسن نية بريطانيا في هذا الصدد، قرر ماكنيل القيام بعمل «غير مألوف»، على حد تعبيره، فسمح لايسترمان بقراءة نصوص التعليمات التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى ممثليها في الدول العربية، طالبة تحذير الزعماء العرب من التدخل عسكرياً في فلسطين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما «حاكم وحكومة شـ[ـرق الأردن] فقد أبلغوا أنه في حال قيامهم بأي عمل أو تدخل في فـ[لسطين]، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فسيعاد النظر في الاتفاقات الحالية [مع الملك]، وستوقف المعونة الاقتصادية [التي تدفعها بريطانيا للأردن]، كما سيسحب كافة الضباط [البريطانيين] العاملين في خدمته، سواء كانوا مستشارين أم غير ذلك» (ص ٢٧٧). ووعد ايسترمان ماكنيل بأنه لن يطلع أحداً على ما سمح له بقراءته، عدا «الزعيم»، أي الدكتور حاييم وايزمان، وهو آنذاك رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وبحكم منصبه هذا كان رئيساً للوكالة اليهودية أيضاً، وموشي شاريت. الاّ أن ناحوم غولدمان، وهو آنذاك نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وعضو ادارة الوكالة اليهودية، اطلع على هذه التعليمات أيضاً.

وعند هذا الحد توقفت، كما يبدو، الاتصالات بين ممثلي الوكالة اليهودية والملك